

تحقيق

## «الرقم الموحد» يسهل حياة المواطنين الإدارية.. فقط؟

راجانا حمية

تطلق وزارة التنمية الإدارية ورشيتها الأولى الخاصة بمناقشة اعتماد تقنية «الرقم الموحد» للمواطنين، التاسعة من صباح اليوم في فندق «جفينور روتانا». ولئن كانت الوزارة قد حددت هدفها بتسهيل العلاقة مع الدولة لجهة سهولة مراجعة المواطن لملفاته المندرجة تحت رقمه، فإن البعض يشكك في طريقة استخدام الدولة لهذه التقنية، بشكل يخاطر بالتعدي على الحيز الشخصي للمواطنين.

من الجيد أن تفكر الدولة اللبنانية في هوموم مواطنيها ومعاناتهم على أبواب الوزارات والمؤسسات الرسمية، فتعمد، ولو متأخرة، إلى إطلاق خدمة «الرقم الموحد» لكل مواطن، بهدف تسهيل معاملاته الإدارية الرسمية، سواء عن طريق مراكز متخصصة في هذا الشأن أو عن طريق الشبكة الإلكترونية الواقعة ضمن نطاق المؤسسة أو الوزارة المعنية. فمعاناة المواطن على أبواب الإدارات، وطلبات هذه الأخيرة التي لا تنتهي لجهة الأوراق المطلوبة والمستندات وتواقيع المعنيين في الإدارات المختلفة، أسطورية.

ولكن، من الجيد أيضاً لفت الانتباه إلى أن فكرة «الرقم الموحد» التي طرحتها وزارة التنمية الإدارية منذ ما يقارب خمس سنوات، تواجه معضلة أساسية شبيهة إلى حد ما بحال البلد المنقسم سياسياً.

ففي ملاحظة أولى تسجلها تانيا زاروبي منسقة البرنامج في وزارة التنمية الإدارية، التي تنظم حفل الإطلاق اليوم، أن «إطلاق الرقم الموحد، دونه عقبات كثيرة، قد يكون أهمها رفض عدد من الجهات المدعوة هذه الخطوة بشكل قاطع»، مشيرة «إلى أن

الأمر يتحدد اليوم بناءً على النقاشات التي يقوم بها الخبراء والمندوبون عن الوزارات والمؤسسات الرسمية في مجال تحليل منافع ومضار هذا الرقم».

ولئن كان بعض هؤلاء المعارضين المفترضين للخدمة يجدون أنها قد تسهم في تسهيل تجميع المعلومات عن المواطن، ما قد يسهل التجسس عليه بشكل مناف لأبسط الحقوق المدنية، ما أدى إلى منعه في قوانين الكثير من البلدان المتقدمة، فإن وزارة التنمية الإدارية، الراعي الرسمي للمشروع، تضع هذه الخدمة في إطار تسريع عملية إجراء المعاملات الرسمية التي يحتاج إليها المواطن، من خلال توحيد آلية إتمام المعاملات بين المؤسسات والوزارات المرتبطة بالحكومة اللبنانية. ولنفرض أن الهدف هو تسهيل العلاقة بين المواطن والوزارات، فإن البعض يتساءل عن الغرض من اختزال «دانا» المواطن برقم في سجلات الحكومة اللبنانية، وخصوصاً أن الرقم، إن أقر اعتماد التقنية، سيصدر ضمن بطاقة خاصة، قد تحوي رقماً مركباً من سنة الميلاد ومكان الإقامة والحالة الاجتماعية ومعلومات أخرى شبيهة إلى حد ما بطاقة الهوية الشخصية، أو رقماً تسلسلياً.

أما في تفاصيل الرقم المفترض مناقشة



## بارود يطالب بسلامة مخالفي قرار منع الصيد!

بسام القنطار

شكاوى كثيرة تلقتها وزارة الداخلية والبلديات عن مخالفات ارتكبت أثناء قيام مواطنين بالصيد البري، وآخرها حادث في قضاء عكار، حيث أقدم أحد الصيادين على إطلاق النار على زميل له فأراده قتيلاً عن طريق الخطأ. كذلك حصل حادث آخر في منطقة شحوتل أدى إلى وفاة أحد الأشخاص أيضاً متأثراً بجراحه.

هذه الحوادث المتتالية دفعت وزير الداخلية والبلديات زياد بارود لتوجيه كتاب إلى وزارة البيئة يطلب فيه «درس قضية تأمين السلامة العامة أثناء قيام المواطنين بالصيد»! علماً بأن قرار منع

الصيد لا يزال ساري المفعول منذ عام 2001، وبالتالي يستدعي اتخاذ وزارة الداخلية تدابير لقمع المخالفين لا تأمين سلامتهم أثناء مخالفتهم للقانون!

وفي اتصال مع «الأخبار» قال الوزير بارود إن طلبه من وزارة البيئة يستند إلى أن هذا الملف يرتبط ارتباطاً كاملاً بوزارة البيئة ولا علاقة لوزارة الداخلية به. وأعلن بارود أنه سيتخذ كل الإجراءات الأمنية للحد من ظاهرة الصيد الجائر، إضافة إلى التشديد في موضوع حمل القاصرين والبالغين، غير الحائزين رخصاً قانونية، لسلاح الصيد.

ومن المعلوم أن ظاهرة حمل سلاح الصيد لدى الفتيان دون الثامنة عشرة من العمر

تتزايد في لبنان بشكل منقطع النظير. وغالبية هؤلاء غير مدرّبين، ما يسبب عشرات حوادث إطلاق النار بالخطأ، الذي يؤدي بدوره إلى موت أو جرح زملاء لهم. وإضافة إلى الحادثين السابقين علمت «الأخبار» أن حوادث مماثلة حصلت خصوصاً في قضاء المتن وعاليه، لكن أضرارها اقتصر على وقوع جرحي.

وبحسب قانون الصيد الذي ينتظر صدور مراسيم تطبيقه، فإن صفة «صياد قانوني» تستدعي وجود رخصة سلاح صيد صادرة عن وزارة الداخلية تصل كلفتها إلى 200 ألف ليرة لبنانية، ورخصة صيد صادرة عن وزارة البيئة تحدد رسمها وزارة المال. ويستوفى

رخصة الصيد شخصية، يذكر عليها الطرائد التي يحق للصيد بها

هذا الرسم بموجب طابع خاص يسمى «طابع الصيد البري» تصدره وزارة المال وفقاً لمعايير المجلس الأعلى للصيد، ومن المتوقع أن تصل إلى حدود 500 ألف ليرة. وتعد رخصة الصيد شخصية، سنوية، وتعطى من وزارة البيئة فقط للصيد

الحائز رخصة حمل سلاح صيد. ويذكر على الرخصة اسم صاحبها وعنوانه، وعلاماته المميزة وتوقيعه أو بصمة إصبعه، وأنواع الطرائد التي يحق له صيدها. وفيما نفت أكثر من شركة تأمين لـ«الأخبار» علمها بقرب صدور «بوليصة التأمين الإلزامية الخاصة بالصيد، وبالتالي تقدير كلفتها» لكن هذه البوليصة من شأنها أن تغطي الأضرار التي تلحق بالغير من جراء ممارسة الصيد». ويتوقع أن يتقدم المجلس الأعلى للصيد بتوصيات رسمية حول شروط هذه البوليصة وكلفتها لكي يصار إلى إصدارها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

## ترابطة شكا تعرض تعويضات على المتضررين

عمر حبيب

بعد التحقيق الذي نشرته «الأخبار» عن التلوث الناتج عن إنتاج الإسمنت في معامل بلدة شكا الشمالية، والمنشور في عدد الخميس 11 أيلول 2008 تحت عنوان «في شكا: هوا الشمالي غير اللونا»، اتصلت إدارة «شركة الترابية اللبنانية» (ترابطة السبع) بجورجيت أبي حيدر التي كانت «الأخبار» قد استقت منها بعض المعلومات عن المضار التي تتعرض لها وعائلتها والحي الذي تسكنه جراء الإقامة في بيئة ملوثة لوقوعها بمحاذاة منشآت الشركة المذكورة. وقد نقل المتصل إلى السيدة أبي حيدر رغبة مدير الشركة في الاجتماع بها لسؤالها عن مطالبها، التي كانت قد ذكرتها للمناسبة في التحقيق، لكنها، كما قالت لـ«الأخبار» التي اتصلت



(ارشييف - بلال جاويش)

بها لمتابعة التحقيق، رفضت الاجتماع وحدها مع المدير المهتم بحالتها في الشركة، «لأن الضرر اللاحق بنا يشمل حياً بكامله، وطلبت حضور ممثل عن الشركة إلى الحي. فأنا لست أناثية».

وأضافت أبي حيدر إن شخصاً من الشركة زارها في منزلها، ووعد بتنفيذ عدد من مطالب العائلات المتضررة مباشرة، والتي تشمل نوعاً من التعويض ورواتب شهرية وإمداد الحي بالتيار الكهربائي مجاناً من مولدات الشركة، على أن يبيت الأمر في حدود الأسبوعين المقبلين.

أما المشكلة المستعجلة الأخرى، وهي تخزين نفايات البترول الشديدة التلويث من «بتروكوك» وغيره في مستودع مكشوف في الهواء الطلق، فيبقى حلها، كما تقول جورجيت أبي حيدر، في يد بلدية شكا التي ترفض الترخيص للشركة

تغطية مستودع التخزين العائد لها، والذي تنشر محتوياته الغبار المسبب للأمراض التنفسية. من جهة ثانية، أقامت شركة «ترابطة السبع» نفسها، دعوى قرح ودم على الناشط البيئي بيار أبي شاهين بعد صدور مقابلته ضمن التحقيق نفسه في «الأخبار»، التي يتهم فيها الشركة بأنها تلوث المنطقة، بتهمته الادعاء الكاذب، إضافة إلى تهمة استنهاب المواطنين وتجييشهم، وكذلك تهمة «انتحال صفة» رئيس «هيئة حماية البيئة» في شكا، علماً بأنه لم يدل تحت هذه الصفة، بحدوده إلى «الأخبار». وقال أبي شاهين إنه ينتظر انتهاء عطلة الأعياد ليستدعي إلى المحضر، مضيفاً: «سمعت إنو بدهن ينشكوا على «الأخبار» كمان، بعد ما إجاكن شي؟».